

النقد الأجنبي السعودي يتحمل فاتورة تهاوي أسعار النفط

مواجهة تداعيات تراجع إيرادات الطاقة وكورونا في آن واحد



أزمة مالية غير مسبقة

الضرائب على السلع والخدمات في مؤشر على تباطؤ اقتصادي كلي في المملكة. وخفضت السعودية بالفعل ميزانية العام الجاري بنحو خمسة في المئة ومن المرجح فرض قيود إضافية على الإنفاق. لكن وزارة المالية قالت إن الإنفاق الرأسمالي تقلص بنسبة أربعة في المئة فقط في الربع الأول.

وفي الشهر الماضي، رفعت الرياض سقف الدين إلى 50 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي من 30 في المئة. واقترضت بالفعل 12 مليار دولار من أسواق السندات العالمية هذا العام. ويرى محللون أن السعودية ستقلص الإنفاق في المرحلة القادمة لتغطية العجز في الموازنة وتخفيف آثار تهاوي أسعار النفط وشلل القطاعات الاقتصادية.

ودفعت الأزمات الاقتصادية التي خلفتها جائحة كورونا السعودية على خفض الإنفاق في ميزانيتها للعام الحالي باقل من 5 في المئة.

وتستعد السعودية لمرحلة صعبة على الصعيد الاقتصادي، بعدما علقت أداء العمرة وأغلقت المراكز التجارية وأوقفت رحلات جوية في محاولة لمنع تفشي الفيروس في مناطقها، خاصة في ظل تراجع أسعار النفط ولا تزال السعودية، أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم، تعتمد بشكل كبير على إيرادات صادرات النفط، رغم جهودها الواسعة لتنويع الاقتصاد.

وقال حسين مالك مدير استراتيجية الأسهم لدى تليمير "إذا كانت خطط وزير المالية الجدةان لسحب 32 مليار دولار من الاحتياطيات فقط وفي أعقاب خفض بواقع 27 مليار في مارس وحده، فإن هذا يعني أنه ستجري تغطية كل المبلغ المتبقي من إصدارات دين سيادي جديد، باقتراض أنه لن تتم عمليات خصخصة أخرى بسبب ظروف السوق".

اتفقت السعودية ومنتجون كبار آخرون للنفط في الآونة الأخيرة، على خفض الإنتاج بنحو عشرة ملايين برميل يوميا، في الفترة من مايو إلى يونيو، سعياً لتحقيق التوازن في السوق ولكن الطلب واصل الهبوط نتيجة التباطؤ العالمي. ورغم أن حجم تخفيض الإنتاج غير مسبوق، فقد انخفض الطلب بشكل أكبر، كما أن مساحات التخزين للنفط غير المستخدم تنقل بسرعة فيما أدت التدابير العالمية لمكافحة الوباء إلى توقف العديد من الاقتصادات.

وقال الجدةان الأسبوع الماضي إنه يتوقع أن تؤدي الجائحة لتراجع النشاط في القطاع الخاص غير النفطي هذا العام وأن الحكومة قد تطلق إجراءات جديدة لدعم الاقتصاد بالإضافة إلى إجراءات تحفيز عاجلة بقيمة 32 مليار دولار أعلنت في الشهر الماضي. وانخفضت الإيرادات غير النفطية في الربع الأول 17 في المئة مقارنة بما قبل عام وهبط الدخل من

المملكة لن تسحب أكثر من 32 مليار دولار من احتياطياتها هذا العام وستلجأ عوضاً عن ذلك لزيادة الاقتراض لنحو 60 مليار دولار لاحتواء العجز المتزايد. وقالت وزارة المالية إن العجز في الربع الأول بلغ تسعة مليارات دولار وعزت ذلك بصفة أساسية لانخفاض إيرادات النفط، مقابل فائض 7.4 مليار دولار في الربع الأول من 2019.

9.07
مليار دولار حجم العجز في الموازنة خلال الربع الأول من 2020 مع تراجع إيرادات النفط

وتراجعت الإيرادات النفطية في الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2020 في الأساس سنوي إلى 34 مليار دولار مما دفع إجمالي الإيرادات للتراجع 22 في المئة على أساس سنوي بحسب الوزارة. وقال الجدةان إن العجز قد يصل إلى تسعة في المئة من الناتج المحلي الإجمالي ولكن بعض المحللين يتوقعون عجزاً بـ22 في المئة عند سعر 30 دولاراً لبرميل النفط. وفقدت أسعار النفط العالمية نحو ثلثي قيمتها منذ بداية العام ويجري تداول برميل النفط قرب 21 دولاراً.

تسارع تهاوي احتياطيات السعودية من النقد الأجنبي بنحو قياسي في أعقاب أسوأ انهيار لأسعار النفط بالتزامن مع جائحة كورونا وتعطل القطاعات المنتجة مما تسبب في فجوة في الموازنة العامة ورفع سقف المخاوف من إرباك خطط التنمية الشاملة التي يقودها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بعد ضرب خطر الفيروس لكل مفاصل الاقتصاد.

الرياض - هوت احتياطيات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي السعودي في مارس بأسرع وتيرة في ما لا يقل عن عقدين لتبلغ أدنى مستوى منذ عام 2011، بينما سجلت المملكة عجزاً قيمته تسعة مليارات دولار في الربع الأول من العام الجاري بسبب انهيار إيرادات النفط. وتواجه السعودية، أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم، تحدياً غير مسبوق هذا العام مع تسجيل أسعار النفط مستويات منخفضة تاريخية.

وتسبب تراجع إيرادات النفط في عجز قياسي في الموازنة حيث أعلنت وزارة المالية السعودية الأربعاء أن عجز الموازنة في الربع الأول من عام 2020 بلغ نحو 9.07 مليار ريال (حوالي 9.07 مليار دولار).

وقالت الوزارة في بيان إن إجمالي إيرادات الربع الأول بلغ 192.072 مليار ريال، وهو انخفاض بنسبة 22 في المئة مقارنة مع الفترة ذاتها العام الماضي. ويرى خبراء أن من المرجح أن تكبح تدابير احتواء انتشار فيروس كورونا وتيرة وحجم الإصلاحات الاقتصادية الشاملة التي أطلقها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان.

وقالت مؤسسة النقد العربي السعودي الثلاثاء، إن صافي الأصول الخارجية للسعودية، والتي تشمل أوراقاً مالية مثل سندات الخزنة الأميركية وودائع أجنبية، نزل في مارس إلى نحو 464 مليار دولار وهو أقل مستوى منذ أبريل 2011.

ويشير الانخفاض، البالغ نحو 27 مليار دولار وهو الأكبر في شهر في ما لا يقل عن 20 عاماً، إلى أن الرياض في حاجة ملحة لاستغلال احتياطياتها الضخمة لتعويض الضرر الاقتصادي المترتب على انخفاض أسعار النفط والتباطؤ الشديد لكافة القطاعات الاقتصادية غير النفطية بسبب فيروس كورونا. وقال وزير المالية محمد الجدةان الأسبوع الماضي، إن

تونس تعلن عن خطة عودة الحياة للقطاعات المنتجة

وتنطلق المرحلة الأخيرة يوم 04 يونيو إلى غاية 14 يونيو، حيث ستعود الأنشطة للعمل بنسبة 100 في المئة. وتأتي هذه الخطة بعد أن طالبت عديد القطاعات التجارية والاقتصادية السلطات بإعادة أنشطتها على غرار صناعة النسيج والألبسة والمهن الحرة والمقاهي بعد أن تسبب الوباء في تسجيلها لخسائر كبيرة في وقت تكافح فيه الحكومة متابع اقتصادية لا حصر لها سابقة للوباء.

وأضافت الوزيرة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمشايع الوطنية الكبرى "لا يسمح خلال الحجر الموجه باستعمال وسائل النقل العام إلا لحاملي تراخيص العمل". وأوضحت أنه تم إقرار تقليص عدد الركاب إلى النصف في النقل العام مع احترام مسافة تباعد محددة بنحو 1 متر والالتزام بوضع الكمامات. فيما يلتزم قطاع النقل الفردي (سيارات تاكسي الأجرة) براكين فقط وأحد من الأمام وآخر من الخلف فقط.

وبخصوص المهن الحرة أكدت الوزيرة أنه سيتم اعتماد إسناد تصاريح، بحيث تراقب السلطات الأمنية والبلديات كيفية استخدام هذه التصاريح وفق الشروط المبسوطة فيما سيكون فتح المحلات بالتناوب.

وكانت تونس أعلنت الحجر الصحي العام في البلاد منذ يوم 22 مارس الماضي وحظر تجوال ليلى للحد من تفشي فيروس كورونا المستجد. وتسببت جائحة كورونا في إيقاف العديد من المشايع بعد أن صرفت انظار مختلف هيئات الدولة نحوها وأحالتها إلى التأجيل مما يضاعف من الصعوبات الاقتصادية التي يعانيها البلد، حيث أجبر الوباء العديد من المشايع على التوقف الإجباري جراء شلل مفاصل الاقتصاد وتعطل محركات النمو.

وسبق وتوقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش الاقتصاد التونسي بنسبة 4.3 في المئة في عام 2020 تحت تأثير أزمة فيروس كورونا، في أسوأ ركود له منذ عام 1956.

وكان الصندوق قد وافق على صرف قرض بقيمة 745 مليون دولار لمساعدة البلاد على مواجهة آثار الوباء.

وخصصت تونس نحو 2.5 مليار دينار (860 مليون دولار) لمكافحة فيروس كورونا وصادق البرلمان على تفويض رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ بإصدار المراسيم الحكومية دون الرجوع إلى البرلمان لمدة شهرين في ظل الأوضاع الطارئة.

تونس - أعلنت الحكومة التونسية الأربعاء، أنها ستوحي سياسة التدرج في استعادة نشاط الاقتصاد عبر الالتزام بإجراءات صحية، مع إبقاء الشبوح والأطفال والمرضى تحت الحجر الصحي الشامل.

وأوضحت الوزيرة المكلفة بالمشايع في الحكومة لبنى الجريبي، في مؤتمر صحفي، أن إستراتيجية استعادة العمل ستعتمد المرور من مرحلة إلى أخرى مع التأقلم مع الوضع الوبائي في البلاد. وتستعد تونس لرفع الحجر الصحي العام يوم الثالث من مايو وستبدأ في اليوم اللاحق في اعتماد حجر صحي موجه.

وبحسب أجندة التدرج المعلنة ستستمر المرحلة الأولى حتى يوم 24 مايو المقبل فيما تستمر المرحلة الثانية حتى يوم الرابع من يونيو المقبل والمرحلة الثالثة حتى يوم 14 يونيو.

عودة المجالات الحيوية كالصحة والتغذية والأعمال الحرة للعمل دون الطاقة الكاملة بدءاً من 04 مايو المقبل

وقالت الجريبي إن الحكومة لن تستعيد إعلان حجر صحي في بعض الجهات أو على المستوى المحلي في حال حدثت انتكاسة أو تفشي جديد للوباء، كما أن استعادة العمل في بعض القطاعات لا يكون بالطاقة الكاملة.

وستشمل القطاعات مجالات حيوية وصاسية إلى جانب القطاعات المهددة اقتصادياً، مثل قطاعات الصحة والتغذية والأعمال الحرة وأعمال الحرفيين والمهن الصغيرة والخدمات مع خطط موجهة لاستئناف التعليم.

وتستثني الإستراتيجية التي أعلنتها الحكومة الأعمال التي لا تخضع للتباعد الجسدي والفئات العمرية التي تشمل الشبوح فوق سن 65 عاماً والأطفال تحت 15 عاماً والحوامل والحاملين لأمراض مزمنة.

وأكدت الوزيرة أن القطاعات المعنية بالحجر الموجه، ستستغل في المرحلة الثانية للحجر الصحي الموجه والتي ستنتقل يوم 24 مايو إلى غاية 04 يونيو بنسبة 75 في المئة، وتضاف إليها بعض الأنشطة الثقافية والرياضية والترفيهية والسياحة مع الفتح التدريجي للمطاعم والمقاهي والأسواق الأسبوعية وأسواق الدواب.

مبادرات لبنانية لحماية الأمن الغذائي

تشجيع الأفراد على استغلال ساحات المنازل الخلفية لزراعة الفواكه والخضروات

مختلفا وكتيبات فنية مع معلومات حول المحاصيل الموسمية والزراعة والأنشطة الزراعية المنجعة. وأضاف خوري "لقد تجاوزت ردود الأفعال توقعاتنا، وخصصنا ميزانية لتوفير 4000 عبوة، ولكن انتهى بنا الأمر بتوزيع أكثر من 16 ألف عبوة تم استخدامها لزراعة نحو 2.5 مليون متر مربع من الحدائق. والكثير من الناس يتصلون بنا، ويحرصون على زراعة حدائقهم ويرسلون إلينا مقاطع فيديو وصور لزراعتهم، ويشعرون بالفخر الشديد".

وقال خوري إن العديد من الأشخاص الذين فقدوا وظائفهم يدركون بشكل متزايد البعد الاقتصادي للأزمة وبدأوا يبحثون عن طرق لتوفير المال عن طريق خفض النفقات. وأشار إلى أن خوري "مع ظهور أزمة كورونا، وجد الناس أنفسهم عالقين في المنزل ولديهم الكثير من وقت الفراغ. وقد سعى الكثير منهم إلى قضاء فترات الحجر الصحي في قراهم بدلاً من المدينة ليكون ذلك فرصة لإعادة الاهتمام بالأرض التي أهملت لفترة طويلة".

وأوضح خوري أن "الارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية شجع الكثيرين على الانضمام إلى المبادرة.

منتجاً". وتأسست المنظمة في عام 2017 بهدف إنشاء منصة حيث يمكن للقطاعين العام والخاص أن يجتمعا لدعم الصناعة والزراعة والسياحة، وقد بدأت المنظمة بالفعل حملة لتشجيع المستهلكين على شراء المنتجات المحلية قبل تفشي الوباء. وشدد على أن "إطلاق المبادرة يأتي في إطار مبادرة الأمن الغذائي، قدمت منظمة الوطنية اللبنانية عبوات مجانية من البذور لـ14 منتجاً



قطاع يشكو إهمال الحكومات

وأضاف خوري "وهكذا أطلقنا مبادرة لتشجيع الأشخاص الذين يمتلكون قطعاً صغيرة من الأرض تتراوح مساحتها بين 50 و150 متراً مربعاً على زراعة حدائق الخضروات الخاصة بهم لسد حاجة استهلاكهم الخاص".

وتشدد على أن "إطلاق المبادرة يأتي لإظهار أن حتى في ظل أكثر الأوضاع تورفاً مثل الوباء، يمكن للمرء أن يكون

من العملات الأجنبية لدفع سعر واردات المواد الغذائية بقيمة 3 مليارات دولار سنوياً مشيراً إلى أن "هذه الأوقات صعبة ونحن بحاجة إلى تشديد الحزام حتى نتمكن من التغلب على الأزمة".

وقد أشارت دراسة حديثة أجرتها المنظمة غير الحكومية إلى أن أكثر من 100 ألف هكتار من الأراضي في لبنان كانت تُزرع منذ 20 عاماً لم تعد تُستغل.

ويرهن تراجع الأنشطة الزراعية حاجة اللبنانيين من الغذاء إلى الاستيراد الأجنبي لعدم وجود استراتيجية للنهوض بالقطاع بما يضمن تحقيق الاكتفاء الغذائي للملايين من المواطنين. وحمل خوري مسؤولية تراجع القطاع الزراعي للحكومة بقوله "تم إهمال الأرض لأن الزراعة لم تعد مربحة والحكومة لا تدعم المزارعين، وغمرت الأسواق بالمنتجات الأجنبية بأسعار تنافسية. علاوة على ذلك، ارتفعت أسعار الأراضي بشكل كبير وفضل الكثير بيع قطع أراضيهم بدلاً من استغلالها".

وبالتزامن مع الأزمة الاقتصادية الحادة، وصل سوق العقارات إلى أدنى مستوياته وارتفعت أسعار المواد الغذائية. ثم جاءت ضربة كورونا، مما جعل الأمور أكثر صعوبة.

قامت منظمات غير حكومية في لبنان بتنظيم مبادرات خاصة لتأمين حاجيات البلاد من الغذاء وذلك بتشجيع المواطنين على زراعة الفواكه والخضروات في أراضيهم وساحات منازلهم الخلفية، وهي خطوة تعكس معاضدة الجهود الحكومية لحد مخاطر كورونا الذي بات يهدد الأمن الغذائي للبلاد المعتمدة على استيراد الغذاء فضلاً عن متاعب اقتصادية لا حصر لها.

سمر قاضي

بيروت - بدأت منظمة الطاقة الوطنية اللبنانية غير الحكومية في تقديم كميات من البذور الزراعية إلى الأفراد والأسر وتشجيعهم على زراعة ساحات منازلهم الخلفية وأراضيهم الصغيرة بالخضروات والفواكه لتجنب شبح المجاعة بعد إغلاق منافذ التبادلات التجارية وتقلص إمدادات الغذاء جراء إجراءات الحجر الصحي الهادفة إلى الحد من عدوى فيروس كورونا. وأطلقت المنظمة على مبادراتها شعار "أمن أمنك الغذائي"، وتقديم توصيات للمواطنين وتوعيتهم بضرورة المشاركة في جهود مكافحة كورونا بتوفير غذائهم أسباب البقاء والعمل على توفير غذائهم تجنبا لتفجر أزمة غذاء أكثر سوءاً. ويعتمد الاقتصاد اللبناني بشكل كبير



غسان خوري لم يعد لدينا نقد أجنبي كاف لاستيراد المواد الغذائية

وفي هذا السياق قال رئيس منظمة الطاقة الوطنية اللبنانية غير الحكومية غسان خوري، "نعاني من أزمة اقتصادية حادة ولم يعد لدينا احتياطيات كافية